**نموذج مسودة التشاور الإلكتروني**

1. **اسم التشريع المقترح**

نظام مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لسنة 2023

1. **المديرية/الجهة المعنية**

وزارة الاستثمار /وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1. **الهدف من التشريع**

على ضوء الغاء قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 17 لسنة 2020 وصدور قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 19 لسنة 2023، وتنفيذا لأحكام القانون والمادة (23) منه فقد اقتضى اصدار هذا النظام لتنظيم وتحديد الشؤون المتعلقة بمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

1. **الأسباب الموجبة للتشريع**

* تنفيذا لأحكام المادة (23) من قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (19) لسنة 2023،
* لتحديد مراحل مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتزامات الجهة الحكومية والجهة المتعاقدة، والتأكد من قدرة الجهة الحكومية في تنفيذ مشروعات الشراكة للمحافظة على المال العام.
* لتنظيم اجراءات طرح عطاءات مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يضمن أسس المساواة والشفافية ووضوح وثائق العطاء وشموليتها وإتاحة المعلومات المتعلقة بالعطاء للكافة واجراءات التظلم المتعلقة بعطاء مشروع الشراكة وإحالته.
* لتحديد البنود والشروط الاساسية التي يجب ان يتضمنها عقد الشراكة الذي يبرم بين الجهة المتعاقدة وشركة المشروع، ولبيان الأحكام والاجراءات المتعلقة به وحقوق اطرافه والتزاماتهم المتبادلة حفاظاً على المال العام من خلال تحديد الشروط الأساسية غير القابلة للتفاوض والتي تلتزم شركة المشروع بالتقيد بها طيلة مدة مشروع الشراكة.
* ولوضع أسس واجراءات استدراج العروض أو التعاقد المباشر للعطاءات التي يتم الغاؤها وكذلك الاجراءات الخاصة بالعرض المباشر ومشروعات الشراكة صغيرة الحجم.

1. **مدة التشاور**

15 يوم.

1. **التواريخ المستهدفة**

تاريخ البدء: 25/10/2023

تاريخ الانتهاء: 9/11/2023

**7. البريد الإلكتروني للردود**

**regulations@moin.gov.jo**